الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/26/6(Part I)/B
20 April 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة السادسة والعشرون
بيروت، ١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٧ (أ-٢) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا الإدارة العليا

ترشيد عمل اللجنة

رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى شعبة

موجز

تؤدي المرأة دوراً أساسياً في التنمية ورفاه المجتمع، أصبح موضوع إجماع واسع النطاق بين البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الإسكوا. غير أن هذا الاقتناع لم ترافقه زيادة في الموارد البشرية والمالية المتاحة لمركز المرأة في الإسكوا منذ عام ٢٠٠٣. وتتناول هذه الوثيقة نقاط القوة التي يتمتع بها المركز والفرص التي يمكن أن يتيحها في المستقبل في دعم جهود البلدان الأعضاء في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، والإسراع في عملية النهوض بالمرأة، وإدماج النوع الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تبيّن هذه الوثيقة المبررات التي تدعو إلى اعتماد مشروع القرار الصادر عن لجنة المرأة في دورتها الرابعة بشأن تحويل مركز المرأة إلى شعبة، وتزويده بالموارد المالية والبشرية اللازمة، لتمكينه من تنفيذ المهام، المسندة إليه بمقتضى قرارات الأمم المتحدة بفعالية تلبي رغبات البلدان الأعضاء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٣
الفصل		
أولاً- أبرز الإنجازات	٦-١٨	٤
ألف- التحليلات والتوصيات بشأن السياسة العامة	١١	٥
باء- بناء المؤسسات والقدرات	١٢-١٣	٦
جيم- رصد التطوّرات	١٤	٧
دال- متابعة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية	١٥-١٦	٧
هاء- إدماج النوع الاجتماعي في برامج الإسكوا	١٧-١٨	٧
ثانياً- المبررات	١٩-٤٠	٨
ألف- وضع المرأة في ظل الاتجاهات الناشئة في المنطقة	٢٠-٢٦	٨
باء- مزيد من المسؤوليات	٢٧-٣٢	٩
جيم- الهيكل الحالي	٣٣-٤٠	١٠
ثالثاً- رفع مركز المرأة إلى مستوى شعبة	٤١-٥٢	١٤

المرفقات

١-	قرار بشأن متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في الدول العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين + ١٥	٢٠
٢-	قرارات الأمم المتحدة المعنية بتمكين المرأة وإدماج النوع الاجتماعي	٢٣
٣-	الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	٢٤

مقدمة

١- تحلّ قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها، منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، في طليعة الاهتمامات الدولية والإقليمية. وتبذل الجهات المعنية في منطقة الإسكوا جهوداً حثيثة لضمان فرص المرأة في التحصيل العلمي والحصول على الخدمات الصحية، وتعزيز مشاركتها في القوى العاملة، وتحسين تمثيلها في مواقع القرار، ومعالجة شؤونها في إطار السياسات والاستراتيجيات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

٢- وتحرز بلدان الإسكوا، على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجهها، تقدّماً ثابتاً نحو تحقيق النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. ولا شك في أن التزام بلدان الإسكوا لصالح تمكين المرأة هو دليل رئيسي على التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والاعتراف بأهمية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في معظم البلدان الأعضاء هو خطوة أساسية في إبقاء موضوع المرأة في طليعة الاهتمامات الوطنية والإقليمية.

٣- غير أنّ التزام القيادات وما تبذله من جهود على صعيد تمكين المرأة لا يزال يصطدم بتحديات، تعوق تحويل التدابير المتّخذة لترسيخ مفهوم المساواة بين الجنسين في المؤسسات إلى تشريعات وسياسات واستراتيجيات وبرامج. فالآليات الوطنية المعنية بالمرأة تواجه صعوبات في أداء دورها وتنفيذ ولايتها في البلدان الأعضاء. ومن هذه الصعوبات عدم توفر الموارد المالية والبشرية. والفنية الكافية لتمكين هذه الآليات من أداء مهامها، لا سيما في تقديم التقارير إلى الهيئات المعنية بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (٤-١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)؛ وتعديل التشريعات الوطنية بحيث تتوافق مع المعايير الدولية؛ والقضاء على العنف ضد المرأة؛ وتعزيز فرص المرأة في المشاركة في صنع القرار في المجالين السياسي والاقتصادي.

٤- وقد أنشئ مركز المرأة في الإسكوا بهدف دعم مساعي البلدان الأعضاء وتنسيق الجهود الإقليمية في مجال النهوض بالمرأة وإرساء المساواة بين الجنسين. ويقدّم المركز المساعدة للبلدان الأعضاء في إنشاء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وبناء القدرات في مجال حقوق المرأة وإدماج النوع الاجتماعي، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم التقارير بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يقدّم مركز المرأة إلى البلدان الأعضاء ما تطلبه من خدمات في المواضيع والمجالات الناشئة والمستجدّة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يعمل المركز مع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في تطبيق نهج مراعاة شؤون المرأة في وضع الميزانيات.

٥- غير أن قلّة الموارد المالية والبشرية المتاحة لمركز المرأة لا تسمح بخدمة البلدان الأعضاء بالفعالية المرجوّة. وتتناول هذه الوثيقة دور المركز مع البلدان الأعضاء، ونقاط قوته ومواطن ضعفه، وتقترح تخصيص موارد إضافية للمركز، بحيث يتمكن من تفعيل دوره وزيادة دعمه للمنظمات العاملة في سبيل النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في البلدان الأعضاء. فبعد أن اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره ٤١/٢٠٠١ بشأن تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، وضع المركز استراتيجية شاملة تتضمن التدابير اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي في جميع مجالات عمل الإسكوا، بما فيها الشُعب المعنية بالإدارة والدعم والشُعب الفنية. وقد اعتمدت الإسكوا هذه الإستراتيجية مؤخّراً وتولى مركز المرأة، باعتباره الهيئة المسؤولة عن التنفيذ، برنامجاً شاملاً للتدريب في مجال إدماج النوع الاجتماعي، وذلك لتنفيذ الاستراتيجية في أسرع وقت ممكن بهدف رفع مستوى الوعي والمهارات لدى الموظفين في هذا المجال.

أولاً- أبرز الإنجازات

٦- أنشئ مركز المرأة في عام ٢٠٠٣ عملاً بقرار الإسكوا ٢٤٠ (د-٢٢). وفي هذا القرار، دعت اللجنة إلى إنشاء لجنة للمرأة تضمّ ممثلين عن البلدان الأعضاء وكذلك إلى إنشاء مركز المرأة. وحدّدت دور المركز وعلاقته بالبلدان الأعضاء ولجنة المرأة.

٧- وعمل المركز في الأعوام الماضية بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء لدعم جهودها في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها، ودمج قضايا المرأة في الخطط والسياسات والبرامج الوطنيّة. ويشمل عمل المركز في تمكين المرأة ثلاثة محاور رئيسية، حُدّدت استرشاداً بإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي: التمكين الاقتصادي للمرأة (التخفيف من حدة الفقر)؛ والتمكين الاجتماعي (دور المرأة والرجل، والشراكة في الأسرة)؛ والتمكين السياسي (المشاركة في صنع القرار وفي الحياة السياسية).

٨- ويضطلع المركز منذ إنشائه بأنشطة متنوعة، تندرج في أربعة مجالات رئيسية، أهمها بناء المؤسسات وبناء القدرات في البلدان الأعضاء؛ ورصد التطورات في مجالات اختصاص المركز؛ ومتابعة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية؛ وإعداد البحوث وإصدار المطبوعات.

٩- وقد أسهمت أنشطة المركز وتعاونه مع مختلف الجهات المعنية في المنطقة في تحقيق مجموعة إنجازات أبرزها:

(أ) رصد التقدم المحرز في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في البلدان الأعضاء؛

(ب) تيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان الأعضاء؛

(ج) توسيع نطاق الاطّلاع على القضايا المتصلة بإدماج النوع الاجتماعي وأفضل الممارسات في تمكين المرأة؛

(د) تعزيز قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على تنظيم جهات التنسيق المعنية بشؤون المرأة؛

(هـ) وضع استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في الإسكوا.

١٠- ويبيّن الشكل ١ توزّع الأنشطة التي يضطلع بها المركز في بناء القدرات المؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، ورصد التطوّرات، ومتابعة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، وإجراء البحوث والدراسات. ويتضح من الشكل أن بناء القدرات المؤسسية يستأثر بحصة كبيرة من هذه الأنشطة، ولا سيما في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها، والعنف ضد المرأة، وزيادة فعالية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

الشكل ١- أنشطة مركز المرأة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩

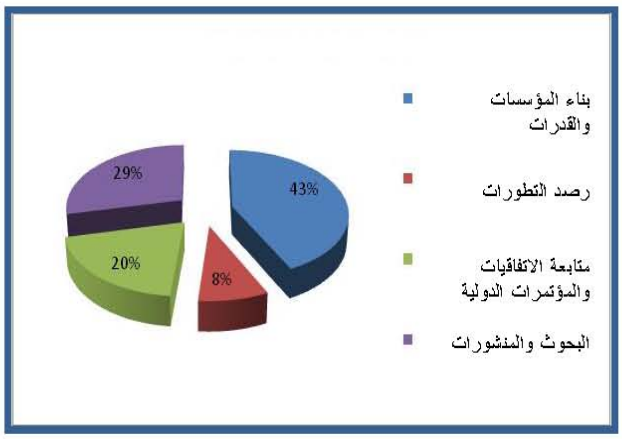

ألف- التحليلات والتوصيات بشأن السياسة العامة

١١- ساهم المركز في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ في إصدار عدد من الدراسات تتناول مواضيع تهمّ البلدان الأعضاء، إذ تزوّد صانعي القرار والجهات المعنية بمعلومات قيمة عن القضايا الراهنة والهامّة، يمكن الاسترشاد بها لوضع السياسة العامة في المستقبل. ومع أن نشر الدراسات والبحوث والمبادئ التوجيهية وغيرها من الوثائق أسهم في إثراء الموارد المتوفرة في المنطقة حول قضايا المرأة، يبقى من الضروري توسيع نطاق عمل المركز بحيث تشمل دراساته مزيداً من المجالات والمواضيع.

الجدول ١- المطبوعات الصادرة عن مركز المرأة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩

الموضوع	العنوان
لمحة تاريخية	➢ تقرير وضع المرأة العربية ٢٠٠٣ ➢ تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي، وضع المرأة العربية ٢٠٠٥
تسوية النزاعات وبناء السلام	➢ سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام ➢ حماية حقوق المرأة في منطقة الإسكوا عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والبروتوكولات الدولية المعنية بالحروب والنزاعات المسلحة
المجتمع المدني	➢ النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول خليجية مختارة ➢ النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة، دراسة حالة جمهورية مصر العربية ➢ المبادئ التوجيهية لزيادة فعالية الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في منطقة الإسكوا ➢ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقارير الظل في البلدان العربية ➢ إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية، مصادر المياه وحماية البيئة
الحقوق الاقتصادية	➢ العولمة وتقسيم العمل بين الجنسين ➢ تحكم المرأة بالموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية ➢ تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية
التمكين من خلال بناء القدرات	➢ المرأة ومجتمع المعلومات: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة في دول الإسكوا

باء- بناء المؤسسات والقدرات

١٢- نظّم مركز المرأة عدداً من البرامج التدريبية لموظفي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وأعضاء البرلمان، والقضاة، وجهات التنسيق المعنية بشؤون المرأة، والمجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين، وذلك لمساعدة هذه الآليات على تنفيذ برامجها في مجال النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وتناولت هذه البرامج التدريبية مواضيع تتصل بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإدماج النوع الاجتماعي، وتنمية المجتمعات، وأنشطة الدعوة. ويبيّن الشكل ٢ المجموعة المتنوعة من أنشطة بناء المؤسسات وبناء القدرات المؤسسية التي نظّمها المركز.

الشكل ٢- الأنشطة الجارية في مجال بناء المؤسسات والقدرات

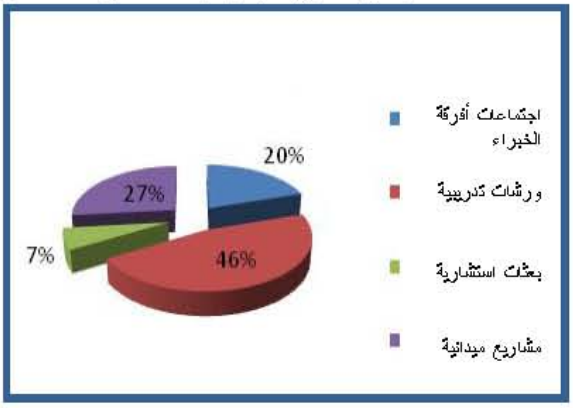

١٣- وأسهمت الخدمات المباشرة التي قدمها المركز للبلدان الأعضاء عبر مستشارين إقليميين في تعزيز موقعه بالنسبة إلى هذه البلدان، وفي تزويدها بالخبرات اللازمة في مجال التدريب المهني استجابة لطلبها. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء خلال السنوات القليلة الماضية للحصول على خدمات استشارية. وتشمل البعثات الاستشارية إلى البلدان الأعضاء تنظيم برامج تدريبية حول إعداد التقارير بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإقامة الشبكات، وأنشطة الدعوة وحشد التأييد، ووضع خطط عمل وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة. غير أن المركز لم يتمكن من تلبية جميع الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء بسبب قلة الموارد المالية والبشرية المتاحة له.

الشكل ٣- الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء والخدمات الفنيّة المقدّمة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

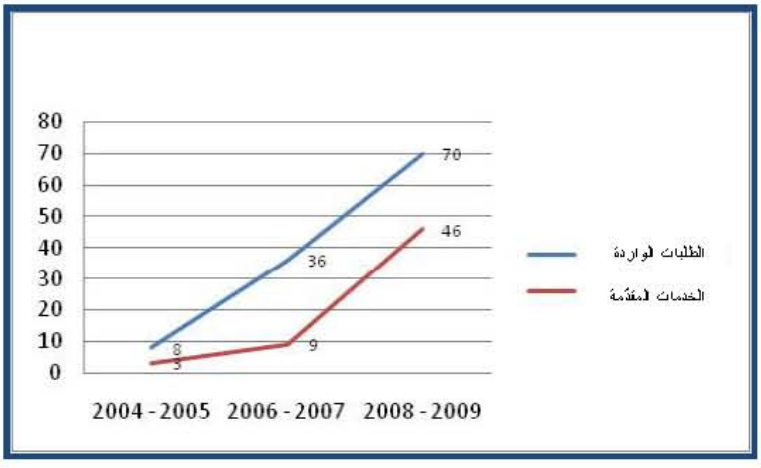

جيم- رصد التطوّرات

١٤- يواصل مركز المرأة تقديم تقارير دورية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية، وذلك عملاً بالقرارات الصادرة بهذا الشأن عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقرارات الصادرة عن الإسكوا، وقد كلّف بموجبها مركز المرأة بإعداد دراسات عن أوضاع المرأة في البلدان التي تعاني من الاحتلال والحروب والصراعات، وبتعزيز قدراتها في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام. ولهذه الغاية، يتولى المركز إجراء رصد دوري لأوضاع المرأة في مناطق النزاعات وفي سائر المنطقة العربية، ويقدّم بيانات كمية ونوعية عن آخر التطوّرات التي تشهدها هذه الأوضاع.

دال- متابعة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

١٥- أسندت إلى مركز المرأة، كما هي حال هيئات مماثلة تابعة للجان الأمم المتحدة الإقليمية، مهمّة متابعة المؤتمرات الدولية في مناطق عمل هذه اللجان، ومشاركة البلدان الأعضاء فيها، وتنسيق جهود هذه البلدان والمنظمات الإقليمية في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات.

١٦- ويضطلع المركز بأنشطة متعددة لتنفيذ ولايته، وذلك من خلال آليات متنوعة، بما فيها عقد الاجتماعات الإقليمية المشتركة بين الوزارات، والمؤتمرات، وحلقات العمل؛ وإعداد المنشورات والتقارير، وتنظيم الحملات الإعلامية. ومن أهم أنشطة المركز تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في إعداد تقاريرها بعد مضي ١٠ سنوات و١٥ سنة على مؤتمر بيجين، وتقديم التقارير الإقليمية إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بمتابعة نتائج المؤتمرات.

الشكل ٤- متابعة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

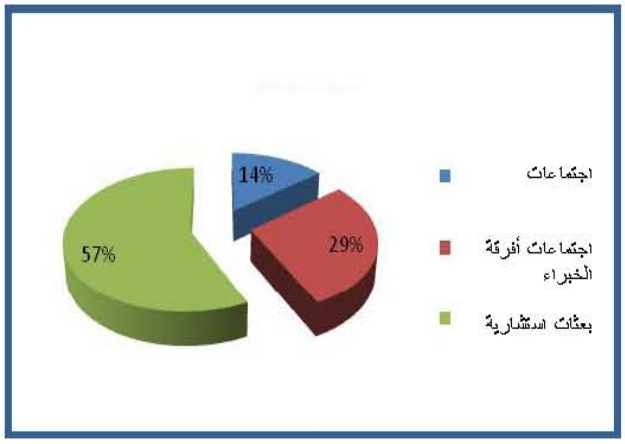

هاء- إدماج النوع الاجتماعي في برامج الإسكوا

١٧- اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠١ قراراً بشأن تعميم مفهوم المنظور الجنساني في الأمم المتحدة، ودعا فيه الأمين العام إلى تقديم تقارير منتظمة عن دمج قضايا المرأة في جميع برامج الأمم المتحدة، وإلى تناول هذا الموضوع في تقاريره المعنية بمتابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين. وعملاً بهذا

القرار، وضعت الإسكوا أول استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في عام ٢٠٠٥. وقام المركز في الآونة الأخيرة بتحديث هذه الاستراتيجية، قبل أن تعتمدها إدارة الإسكوا وتعمّمها على جميع الشعب والأقسام.

١٨- وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، اعتمدت الإسكوا إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في المنظمة. وذلك يلقي على عاتق مركز المرأة مزيداً من المسؤوليات. فهذه الاستراتيجية توصي بوضع مزيد من الموارد البشرية والمالية في تصرّف المركز، كشرط لا بد منه لنجاح الاستراتيجية وتنفيذ أحكامها بالكامل. وفي هذا السياق، يتولّى المركز مساعدة سائر الشُعب في الإسكوا على اتخاذ تدابير لإدماج النوع الاجتماعي في جميع برامجها، سواء أكان ذلك في مرحلة التخطيط أم في التنفيذ، بحيث تكون قضايا المرأة جزءاً أصيلاً من عمل الإسكوا. ويعمل المركز على تنظيم برنامج تدريبي حول إدماج النوع الاجتماعي، الهدف منه هو توعية الموظفين بالقضايا المطروحة. ولا شكّ في أن جميع هذه المسؤوليات تتطلب من المركز مزيداً من العمل والوقت والموارد البشرية.

ثانياً- المبررات

١٩- يتناول هذا الفصل مواطن قوة مركز المرأة والفرص التي يتيحها، ويعرض مبررات رفع مستوى الدعم المقدّم له. ويبيّن هذا الفصل أن تعزيز دور المركز وزيادة موارده المالية والبشرية، هو إجراء يعود بالفائدة على البلدان الأعضاء والإسكوا، وضرورة لتمكين المركز من تعزيز فعاليته في التصدّي للتحديات الناشئة، ومن تحقيق الكفاءة في تنفيذ برامج تلبي احتياجات المعنيّين في المنطقة.

ألف- وضع المرأة في ظل الاتجاهات الناشئة في المنطقة

٢٠- صدّقت جميع بلدان الإسكوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، باستثناء فلسطين والسودان. وتبدي بلدان كثيرة إرادة سياسية والتزاماً بتهيئة بيئة مؤاتية لمعالجة قضايا المرأة والنهوض بها، وقد وضعت إستراتيجيات وطنية لهذه الغاية.

٢١- فللمرأة دور لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة، وللمرأة موقع فاعل في المجتمع والاقتصاد. إلا أنّ مساهمتها لا تلقى دائماً التقدير الذي تستحقه. ويعتمد عدد كبير من الأسر التي تعيش تحت خط الفقر في بلدان الإسكوا على عمل المرأة. وبالرغم من ذلك، لا تزال المرأة تواجه عقبات تضعف من فعالية دورها وتأثيره. وتقع المرأة العربية ضحية التمييز على مستويات مختلفة، على مستوى القانون والتشريع، وعلى مستوى المؤسسات التي تحبّذ دور المرأة، سواء أكان في السوق أم في القطاع العام أم في القطاع الخاص، وعلى مستوى السلوك اليومي حيث التمسّك بالأدوار النمطية الراسخة في المجتمع.

٢٢- ومن العقبات التي تواجهها المرأة أيضاً التمسّك بالمواقف التقليدية، وعدم تكافؤ الفرص في التحصيل العلمي والحصول على الرعاية الصحية والعمل، والوصول إلى المعلومات والموارد، والمشاركة المنتظمة في عملية التنمية على جميع المستويات. كما إن القضايا الناشئة التي تستأثر بالاهتمام الدولي أحدثت أثراً سلبياً على المرأة. ومن هذه القضايا النزاعات الداخلية والخارجية، وقضايا الهجرة، وأزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية، وتغيّر المناخ، والعنف، وغيرها من القضايا التي تتطلب معالجتها تكثيف الجهود وتعزيزها.

٢٣- غير أن أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية تختلف بين بلد وآخر، وفي هذا الاختلاف فرصة هامة لتبادل المعلومات والتجارب فيما بين البلدان ذات الأصول الثقافية المتشابهة.

٢٤- وتؤكّد التقارير الدورية الواردة من البلدان الأعضاء أن مزيداً من العمل لا يزال لازماً لضمان تكافؤ فرص الحصول على الموارد المتوفّرة في البلدان الأعضاء. وتشير المناقشات الإقليمية وعمليات تقييم الاحتياجات إلى ضرورة الاستمرار في تعزيز الموارد البشرية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة في البلدان الأعضاء، بهدف تفعيل استراتيجيات عملها ونُهجها إزاء التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة في المنطقة.

٢٥- وبعد استعراض بيجين + ١٠ في عام ٢٠٠٥، أصبح العنف ضد المرأة من الأولويات الدولية والإقليمية والمحلية. وقد باشرت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا باتخاذ مبادرات وتدابير جديدة لمعالجة هذه القضية. غير أن العقبات لا تزال كثيرة، ويتطلب التصدّي لهذه القضية اعتماد نهج شامل تلتزم بموجبه البلدان الأعضاء بتقديم معلومات وبيانات وافية للإحاطة بنطاق هذه المشكلة وحجمها، واتخاذ التدابير الوقائية للتصدّي للعنف ضد المرأة في مرحلة مبكرة. ومن ركائز هذا النهج سن تشريعات جديدة، وتعديل التشريعات النافذة، وحماية ضحايا العنف، وتقديم خدمات إعادة التأهيل، وضمان البيئة الآمنة لهن.

٢٦- وإزاء النزاعات الداخلية والخارجية الناشئة في المنطقة، تبدو الحاجة ملحة إلى الالتزام بأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، وغيره من القرارات ذات الصلة بهدف حماية المرأة في النزاعات وضمان مشاركتها في بناء السلام.

باء- مزيد من المسؤوليات

٢٧- ازدادت مسؤوليات المركز باطّراد خلال الأعوام الماضية، ويُتوقع أن تزيد في المستقبل. فمع اتساع نطاق التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تكبر الحاجة إلى الخدمات الفنية التي يقدّمها المركز لتقليص الفارق بين وضع المرأة في التشريع، ووضعها في الواقع. ولا شك في أنّ هذه المستجدات الإقليمية ترفع مستوى توقّعات البلدان الأعضاء وتزيد طلباتها للحصول على خدمات الإسكوا من أجل تحسين التنسيق وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين المعنيّين.

٢٨- وتطرأ أيضاً مواضيع جديدة تتطلب اهتماماً سريعاً من اللجان الإقليمية، منها ضرورة توضيح مفهوم المساواة بين الجنسين في أوساط صانعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، وجميع الجهات المعنية في المنطقة، وإطلاعهم على السبل والاستراتيجيات الآيلة إلى تعميم هذه القضايا على مختلف البرامج والسياسات والمؤسسات. ومركز المرأة، بحكم كونه جزءاً من اللجنة الإقليمية العاملة في المنطقة، هو في قلب ثقافة المنطقة، وهذا الموقع يخوّله وضع مؤشر لقياس تقدّم قضية المساواة بين الجنسين بالتعاون مع البلدان الأعضاء.

٢٩- فما تحتاج إليه البلدان الأعضاء من أطر لمكافحة العنف ضد المرأة وحمايتها، وتأمين الخدمات لضحايا العنف، يتطلب سبل عمل جديدة، منها دعم الشبكات المشتركة بين الهيئات، وتعزيز الوعي العام، وتحسين اطّلاع المختصين بقضايا العنف ضد المرأة، ومساعدة البلدان الأعضاء في وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لمقدّمي الخدمات والمستفيدين منها، وتعزيز تدابير الوقاية الأولية، وتعديل التشريعات النافذة، ووضع معايير لقياس التقدّم، وتحسين جمع البيانات، والتعمّق في فهم قضية العنف ضد المرأة.

٣٠- ومن المجالات الهامة أيضاً الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وغيره من القرارات الدولية ضرورة العمل بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء على وضع خطط عمل وطنية تهدف إلى ضمان حماية

المرأة أثناء النزاعات وضمان مشاركتها الفعالة في حل النزاعات وبناء السلام، وحمايتها من التهميش، وإشراكها في اتخاذ القرار.

٣١- وطرأت تطوّرات على الساحة الدولية، من أهمها اقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء كيان يُعنى بالمساواة بين المرأة والرجل في الأمم المتحدة. ومن شأن هذا التطوّر أن يوسّع نطاق الدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية والهيئات المعنية بقضايا المرأة فيها[١]. ولا شكّ في أن مركز المرأة سيكون معنياً بهذا التوجه، وهو حالياً بصدد تشكيل منتدى للتعاون مع الهيئات الإقليمية الأخرى المعنية بهدف تنظيم العمل وتنسيقه وتجنب الازدواجية في المهام. وهذا الاتجاه يساعد في تنسيق الجهود، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة، مما يضمن المزيد من الكفاءة في تنفيذ البرامج بالاستفادة من نقاط القوة في كل هيئة، وتوسيع نطاق مهامها بحيث يشمل أثرها المنطقة بأسرها.

٣٢- وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ اعتمدت الإسكوا إستراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في عمل اللجنة. وتهدف الإستراتيجية إلى ضمان توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لإدراج تحليل مفهوم المساواة بين الجنسين والمسائل ذات الصلة في عمل مختلف الشعب والبرامج. وقد كلّف مركز المرأة بالإشراف على تنفيذ هذه الإستراتيجية، وهو يحتاج لتخصيص المزيد من الموارد لإعداد المواد التدريبية اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الإسكوا، وهيكلها التنظيمي، وإجراءاتها، وبرامجها، وفي ثقافة المنظمة بأسرها.

جيم- الهيكل الحالي

٣٣- مركز المرأة هو الجهة المكلّفة بوضع البرامج والمساهمة في جهود النهوض بالمرأة، والتعاون لهذا الغرض مع الهيئات المعنية في البلدان الأعضاء، والمنظمات المتخصصة في المنطقة، ومنها جامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، والمركز العربي للتدريب والبحوث، وغيرها من الأطراف[٢].

٣٤- وشدّدت لجنة المرأة في القرار الصادر عنها في دورتها الرابعة على ضرورة تعزيز دور المركز، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية تزويد المركز بموارد مالية وبشرية إضافية، ورفعه إلى مستوى شعبة أسوة بالشُعب الأخرى في الإسكوا، وذلك بهدف تمكينه من تقديم المزيد من المساعدة للبلدان الأعضاء في مجال تمكين المرأة[٣].

٣٥- كما أكدت لجنة المرأة في هذا القرار على ضرورة دعم الآليات الوطنية في إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج، وذلك من خلال تنظيم أنشطة بناء القدرات والتدريب، وتقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية، وإعداد الدراسات، وإفساح المجال أمام تبادل الخبرات والتجارب الناجحة. كما أكدت اللجنة على ضرورة تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال بناء قدرات الآليات الوطنية، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات القضائية والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام؛ ومساعدة الدول على رفع تحفظاتها على الاتفاقية، وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، والاستمرار في إطلاع صانعي القرار على أحكام الاتفاقية وشروطها.

---

(١) دمج مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية، وشعبة النهوض بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

(٢) قرارات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والإسكوا، ولجنة المرأة الواردة في المرفق الثاني.

(٣) نص القرار في المرفق الأول.

وشدّدت اللجنة كذلك على التعاون مع منظمة المرأة العربية لتنفيذ خطة استراتيجية إقليمية للنهوض بالمرأة، والترويج لضرورة استعراض وتعديل القوانين بحيث تتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٤].

٣٦- يتولّى مركز المرأة مهام الأمانة المنسّقة للجنة المرأة، ويضطلع كذلك بعدد من البرامج والأنشطة المنصوص عليها في ولايته والهادفة إلى دعم البلدان الأعضاء في مجالات النهوض بالمرأة وتمكينها. ويقدّم المركز الخدمات إلى البلدان الأعضاء من خلال تنظيم أنشطة لبناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، ولا سيما في مجالات إدماج النوع الاجتماعي، وإعداد التقرير المتصل بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعداد الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس، وتحليل الإحصاءات، فضلاً عن توفير الوسائل والاستراتيجيات للقضاء على العنف المنزلي. وفيما يلي المهام الرئيسية التي يضطلع بها المركز حالياً:

(أ) تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء في مجال إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية الوطنية؛

(ب) تقديم المساعدة الفنية من أجل بناء القدرات المؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) رصد تحليل أوضاع المرأة في منطقة الإسكوا ورصد التطوّرات، ونشر المعلومات؛

(د) رصد ومتابعة انضمام البلدان الأعضاء إلى المؤتمرات والاتفاقيات الدولية وتنفيذها، مثل منهاج عمل بيجين، وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتقدّم المحرز باتجاه تحقيقها في البلدان الأعضاء؛

(هـ) إجراء بحوث ريادية ومواضيعية حول سبل تحسين وضع المرأة العربية، وتطوير مشاريع لتمكينها؛

(و) توفير منتدى للبلدان العربية والاضطلاع بدور جهة التنسيق بين هذه البلدان في قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين.

٣٧- وهذه المهام الرئيسية تندرج كل سنتين ضمن الإنجازات والنتائج المتوقعة في الإطار الإستراتيجي لعمل الإسكوا. غير أن المركز يستفيد من علاقاته الوطيدة مع البلدان الأعضاء ووجوده في المنطقة للتعاون مع جهات مانحة، وهيئات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية، وينفذ برامج ومشاريع غير مدرجة في برنامج عمله، ولكنها لازمة وضرورية وتتطلب عملاً إضافياً لا تكفي لإنجازه الموارد البشرية المتوفرة. فقد وقّع المركز مؤخراً مذكرات تفاهم مع هيئات معنية بالمرأة في البلدان الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها. كما تعاون المركز مع شعبة النهوض بالمرأة في نيويورك في تنظيم ورشات تدريبية تناولت الأطر التشريعية لمعالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

---

(٤) المرفق الأول.

٣٨- والمركز حالياً هو في مقام "قسم" وليس "شُعبة"، ويضم ستة موظفين من الفئة الفنية، هم الرئيس برتبة ف-٥، وموظفان برتبة ف-٤، وموظفان برتبة ف-٣، وموظف واحد برتبة ف-٢. ويضمّ المركز أيضاً أربعة موظفين من فئة الخدمات العامة، وهم اثنان في وظيفة مساعد لشؤون الموظفين من رتبة خ ع-٤ وخ ع-٥، ومساعد باحث برتبة خ ع-٦، ومساعد إداري برتبة خ ع-٦- (انظر الشكل ٥). ويبين الجدول ٢ المهام الرئيسية لموظفي الفئة الفنية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الشكل ٥- الهيكل التنظيمي الحالي للمركز

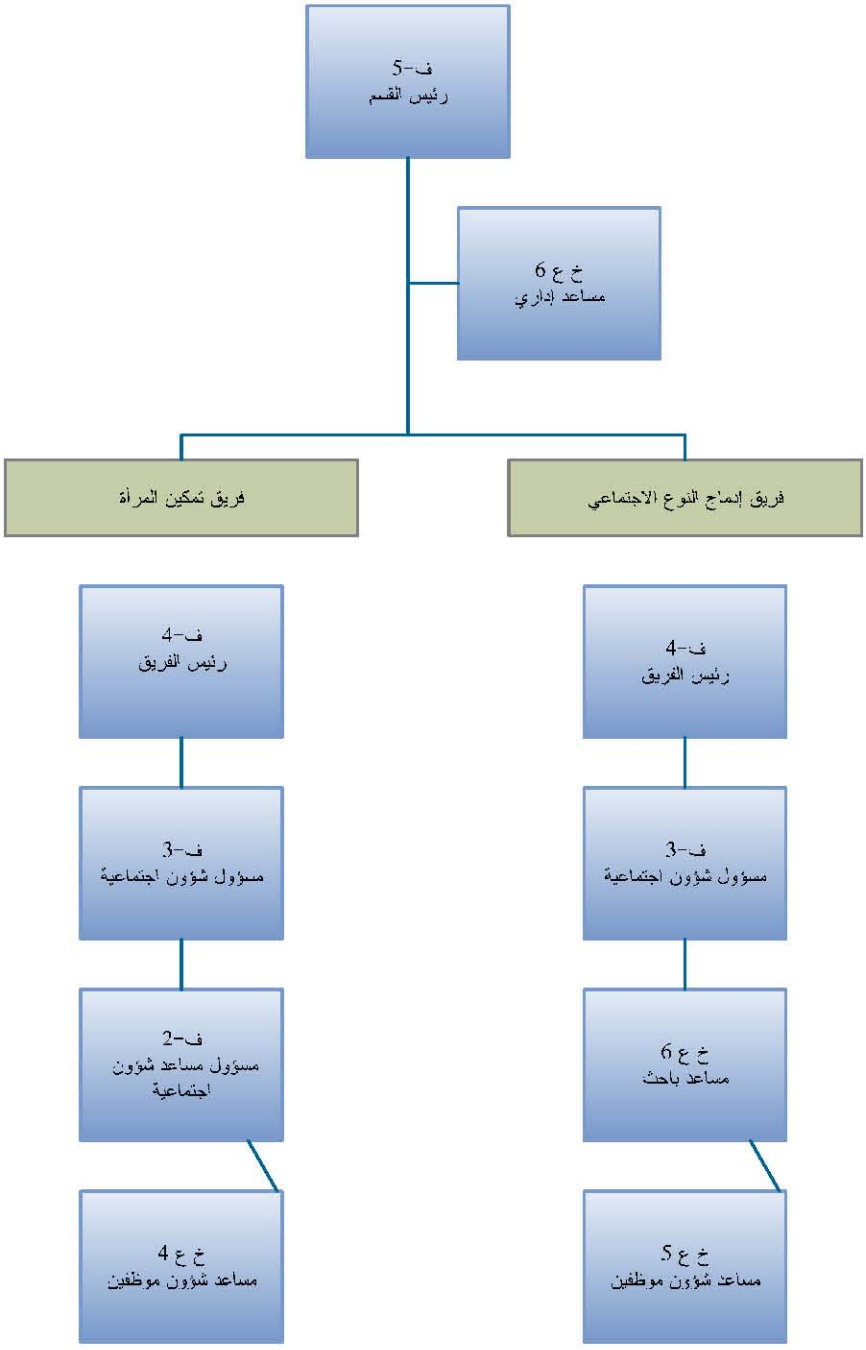

الجدول ٢- المهام الرئيسية لموظفي الفئة الفنية في مركز المرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

الموظف	الموضوع	الدور
موظفان من فئة ف-٤ وف-٣	إدماج النوع الاجتماعي	تنظيم أربعة اجتماعات خبراء تنظيم اجتماع لجنة المرأة متابعة البحث وإعداد مطبوعتين تنظيم دورتين تدريبيتين تنسيق مشروع ميداني اقتراح تصميم وإعداد مشاريع بحوث وتحليل الاتجاهات والتغيّرات البارزة على صعيد المساواة بين الجنسين على المستوى العالمي والإقليمي والوطني تلبية الطلبات الواردة من المقر وتقديم التقارير عن القضايا المتصلة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ إعداد بيانات عن وضع المرأة وإدماج النوع الاجتماعي في المنطقة عند الاقتضاء تنفيذ استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في الإسكوا تصميم برامج تدريبية حول إدماج النوع الاجتماعي بالتعاون مع قسم الموارد البشرية الاتصال بالمستشارين الذين يستعين بهم مركز المرأة لفترات قصيرة في هذا المجال والإشراف عليهم
ثلاثة موظفين من الفئات ف-٤، وف-٣، وف-٢	تمكين المرأة	تنظيم أربعة اجتماعات خبراء إعداد ثلاث وثائق للهيئات الحكومية متابعة البحث وإصدار مطبوعتين تنظيم دورتين تدريبيتين تنسيق مشروع ميداني اقتراح تصميم وإعداد مشاريع بحوث وتحليل الاتجاهات والتغيّرات البارزة على صعيد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل بيجين تقييم الانعكاسات وتقديم المقترحات بشأن سياسات ومبادرات التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي إعداد بيانات حول وضع المرأة وإدماج النوع الاجتماعي عند الاقتضاء الاتصال بالمستشارين الذين تستعين بهم الإسكوا لفترات قصيرة والإشراف عليهم
موظف واحد	مستشار إقليمي	تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء بناء على طلبها تقديم المساعدة إلى رئيس القسم تنظيم ورشات عمل لبناء القدرات المشاركة في بعثات تقصي الحقائق والمشاركة في بعثات الإسكوا المتكاملة

٣٩- ويستمدّ مركز المرأة ولايته الحالية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، ومن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومجموعة من الصكوك الدولية المعنية بالمرأة، وخصوصاً إعلان ومنهاج عمل بيجين، والعديد من قرارات الأمم المتحدة (انظر المرفق ٢).

٤٠- ولا شك في أن المسؤوليات المتزايدة التي يتولاّها مركز المرأة تجهد موارده المالية المحدودة. فالميزانية المخصصة للمركز كانت ٠٠٠ ١١٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ثم رُفعت إلى نحو ٠٠٠ ١٦٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. بذلك تكون ميزانية مركز المرأة هي الأدنى بين ميزانيات البرامج الفرعية الأخرى في الإسكوا. كما أنّ الموارد المتاحة للمركز محدودة جداً مقارنة بالموارد الموضوعة في تصرف غيره من المراكز في اللجان الإقليمية الأخرى.

ثالثاً- رفع مركز المرأة إلى مستوى شعبة

٤١- ويحتاج المركز لتنفيذ عمله في الوقت المناسب وبالكفاءة المطلوبة إلى زيادة عدد العاملين فيه. ولهذا المطلب ما يبرره في ازدياد عدد البلدان التي تصدّق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وترفع تحفظاتها بشأن بعض موادها، وازدياد عدد الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء للحصول على الدعم في تنفيذ الالتزامات الدولية، وضرورة مواكبة التطوّرات الدولية والإقليمية والوطنية في مجال النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

٤٢- وزيادة عدد العاملين في المركز ستسمح له بتوسيع نطاق عمله بحيث يشمل المجالات المبينة في الإطار الاستراتيجي المقترح (انظر المرفق ٣)، التركيز على القضايا الهامة والناشئة، مثل تداعيات اتجاهات السوق والسياسات المالية على المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ ومتابعة تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ووضع خطط العمل لمعالجة مختلف أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والعنف في المؤسسات والاتجار بالجنس. بتوسيع نطاق عمل المركز، سيعتمد طرائق عمل جديدة للنظر في جدوى إنشاء مرصد يهدف إلى رصد التقدم نحو النهوض بالمرأة في مختلف أنحاء المنطقة العربية، وإلى تنفيذ التوصيات التي ستتخذها لجنة المرأة في المستقبل بهذا الشأن.

٤٣- ومن المؤكد أنّ اعتماد استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في الإسكوا في الآونة الأخيرة يستلزم زيادة الموارد البشرية للمركز، بحيث يتمكن من مساعدة الشُعب في تنفيذ برامج وأنشطة مع البلدان الأعضاء تراعي قضايا المرأة. ولا شك في أنّ المركز قادر على ذلك، لا سيما وأن الإسكوا تتمتع بموقع يخوّلها تنفيذ برامج متعددة التخصصات في مجالات التنمية المستدامة (مثل المياه والكهرباء وتغير المناخ)، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الإحصاءات، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقضايا الناشئة والمتصلة بالنزاعات. ومع أن مختلف الشُعب التابعة للإسكوا ستكون الجهة المعنية مباشرة بهذه الأنشطة، فلا تقتصر فوائدها على فئة معيّنة بل تشمل المجتمع بأسره.

٤٤- وتزويد المركز بموارد بشرية إضافية، سيسمح له بتوسيع نطاق خدماته بحيث لا تقتصر على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، بل تشمل أطرافاً معنية أخرى في البلدان الأعضاء، مثل الهيئات الحكومية، ووزارات العمل والتنمية الاجتماعية والتخطيط، والمنظمات غير الحكومية.

٤٥- ومن المقترح إعادة هيكلة مركز المرأة برفعه إلى مستوى شُعبة، وذلك ليتمكن من تنفيذ الولايات الداخلية والخارجية المنوطة به، وتلبية طلبات البلدان الأعضاء. وهذا التحوّل سيسمح للمركز بالاستفادة من الفرص المتاحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بهدف تحسين الخدمات التي يقدّمها للبلدان الأعضاء، والاضطلاع بمهامه بكفاءة وتحقيق نتائج بالنوعية المطلوبة.

٤٦- وسيتمكن المركز أيضاً برفعه إلى شُعبة من خدمة البلدان الأعضاء على نحو أفضل، من خلال تقديم مزيد من الخدمات الفنية المنتظمة لهذه البلدان. ومن هذه الخدمات تنظيم اجتماعات مشتركة بين الوزارات، وتزويد البلدان الأعضاء ببحوث ودراسات وتحليلات نوعية حول القضايا الراهنة المتعلقة بتمكين المرأة في المنطقة، وتنظيم اجتماعات للخبراء حول مختلف المواضيع، وتحديث الموقع الإلكتروني للقسم بحيث يسهل استعماله في البحث واستقاء المعلومات. ويمكن أن تضم الشُعبة المقترح إنشاؤها قسمين قسم تمكين المرأة وقسم إدماج النوع الاجتماعي.

٤٧- وقد أثبتت التجارب في لجان إقليمية أخرى تابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن وجود هيئة معنية بالمرأة في إطار اللجنة الإقليمية، تتمتع بصلاحيات قوية وتحظى بما يكفي من الموارد المالية والبشرية، يؤثر إيجاباً على وضع المرأة ، ويساهم في نجاح الجهود الرامية إلى إدماج النوع الاجتماعي على الصعيد المؤسسي، وفي تعزيز دور اللجنة في مجال تمكين المرأة في بلدانها الأعضاء.

٤٨- وفي هذا السياق، وفقاً للأصول المعمول بها في الإسكوا، تستلزم إعادة الهيكلة المقترحة زيادة عدد الموظفين من الفئة الفنية من ستة موظفين إلى ثمانية، على أن يتولى رئاسة الشُعبة مدير برتبة د-١، إضافة إلى عدد من الموظفين من فئة الخدمات العامة. وإضافة إلى دعم دور مركز المرأة في خدمة لجنة المرأة، سيتولّى الموظفان الجديدان من الفئة الفنية تنظيم اجتماعات الخبراء وإجراء دراسات تحليلية شاملة والاضطلاع بغير ذلك من الأنشطة المتنوعة في مجال اختصاصهما.

٤٩- ويتحمل القسمان اللذان تتألف منهما الشعبة المقترح إنشاؤها المسؤوليات المبيّنة فيما يلي:

(أ) قسم تمكين المرأة

٥٠- يتولى قسم تمكين المرأة تنفيذ البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات، لا سيما مشاركتها في الميادين الاقتصادية والسياسية في البلدان الأعضاء. ومن الأنشطة المقرر أن يضطلع بها هذا القسم دعم الأهداف الإنمائية والاتفاقيات والقرارات المتفق عليها دوليا، وتقديم المعلومات ذات الصلة ووثائق السياسة العامة للبلدان الأعضاء. ويشمل عمل القسم المجالات التالية:

(أ) دعم تنفيذ منهاج عمل بيجين؛

(ب) الترويج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري، ومساعدة البلدان الأعضاء على الرد على الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالإشراف على الاتفاقية؛

(ج) دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منظور قضايا المرأة؛

(د) دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات ذات الصلة؛

(هـ) اقتراح مشاريع البحث الميداني وتنفيذها وتحليل الاتجاهات والتغيّرات الرئيسية في قضايا المرأة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني؛

(و) تقييم آثار هذه التطوّرات على سياسات التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي وتقديم مقترحات بهذا الشأن.

الشكل ٦- الهيكل التنظيمي المقترح لشُعبة النهوض المرأة

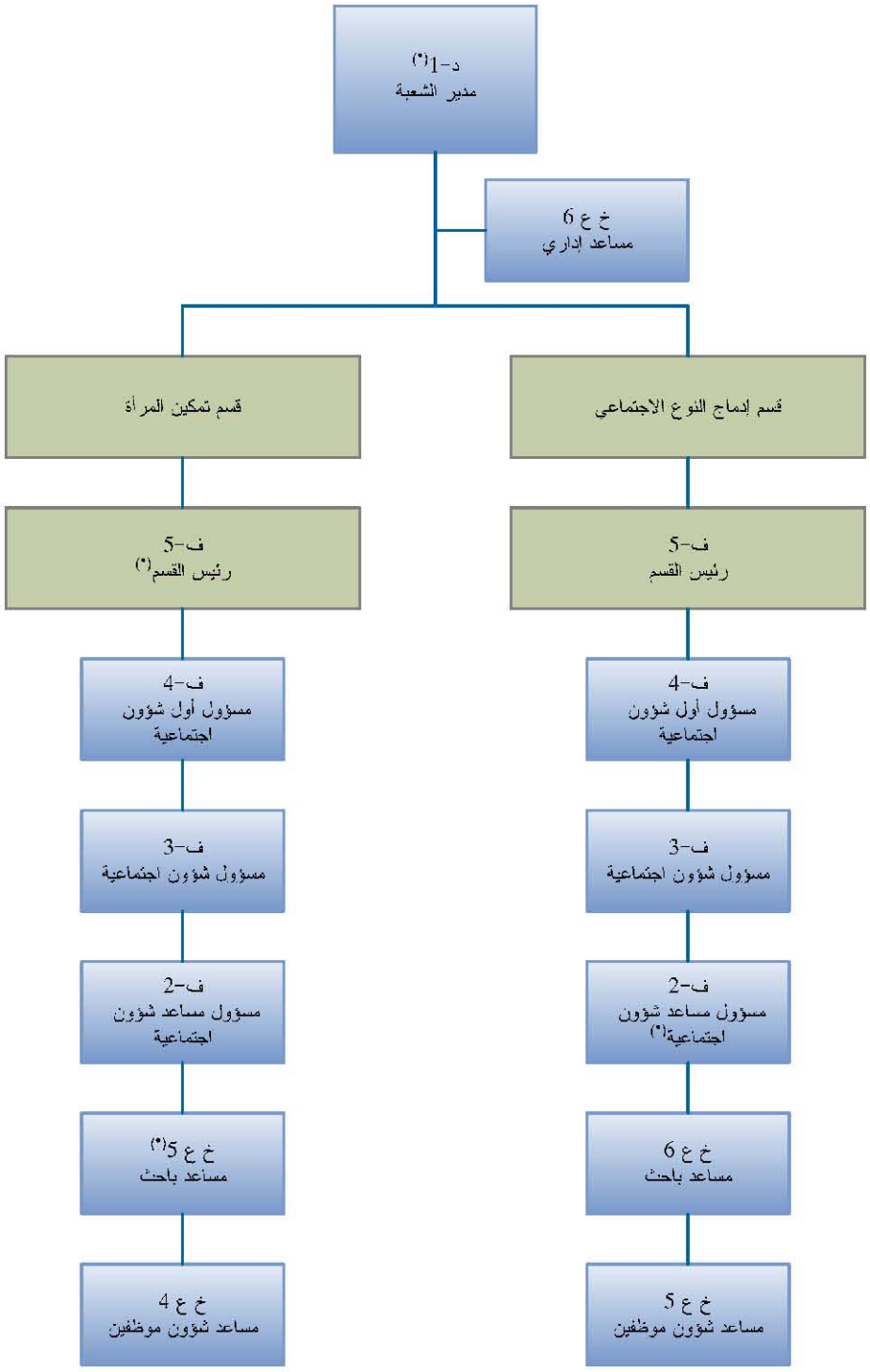

(*) الوظائف المقترح استحداثها.

(ب) قسم إدماج النوع الاجتماعي

٥١- من المقرّر أن يتولى قسم إدماج النوع الاجتماعي دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء من أجل دمج هذا المفهوم في خططها الوطنية وسياساتها العامة، وفي البرامج والهياكل المؤسسية، وعلى صعيد الإسكوا بأسرها. ومن المهام المقررة للقسم:

(أ) دعم إدماج النوع الاجتماعي في البلدان الأعضاء ويشمل ذلك:

(١) متابعة الآليات الدولية والإقليمية المعنية بإدماج النوع الاجتماعي؛

(٢) دعم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في جهودها الرامية إلى إدماج النوع الاجتماعي ومراعاة قضايا المرأة في وضع الميزانيات؛

(٣) دعم البلدان الأعضاء في جهودها في جمع بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس ومتصلة بمشاركة المرأة في مختلف الميادين؛

(٤) تطوير المؤشرات لقياس التقدم المحرز؛

(٥) اقتراح وتصميم وإعداد مشاريع بحث ميدانية وتحليل الاتجاهات والتغيّرات البارزة على صعيد المساواة بين الجنسين على المستوى العالمي والإقليمي والوطني؛

(٦) تلبية الطلبات الواردة من المقر وتقديم التقارير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والقضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

(ب) إدماج النوع الاجتماعي في الإسكوا:

(١) رصد وتقييم ودعم تنفيذ استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي؛

(٢) تصميم برامج تدريبية في موضوع المساواة بين الجنسين بالتعاون مع قسم الموارد البشرية؛

(٣) مساعدة الشُعب والأقسام في الإسكوا على التأكد من أنّ برامجها تراعي مقتضيات المساواة بين الجنسين وتهدف إلى تغيير الصورة النمطية للمرأة والرجل؛

(٤) تطوير مؤشرات لقياس التقدم المحرز.

٥٢- ويبيّن الجدول ٣ المهام التي يضطلع بها الموظفون الإضافيون في الشعبة المقترح إنشاؤها.

الجدول ٣- مهام الموظفين الإضافيين

الوظيفة الإضافية	المجال	الموضوع	النواتج
مدير الشعبة (د-١)		إدارة الشعبة	
وظيفة من الفئة الفنية (ف-٥)	النهوض بالمرأة	- التوعية - آليات التنسيق - بناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة - تحسين متابعة المؤتمرات والقرارات الدولية ورصد تنفيذها - وضع خطط العمل - العنف ضد المرأة	- تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء في وضع خطط عمل وطنية - تقديم الخدمات الاستشارية والفنية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة في مجال التعبئة الاجتماعية - توثيق الممارسات الفضلى وتعميمها - وضع مبادئ توجيهية عملية حول رصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم التقارير عنها - تنظيم حملات للتوعية عبرة وسائل الإعلام - تدريب الإعلاميين حول بث رسائل تؤيد قضية المرأة - تنظيم جولات دراسية إلى بلدان حققت تجارب ناجحة - تنظيم زيارات لموظفي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة إلى بلدان أخرى للاطّلاع على الممارسات الفضلى - تنظيم بعثات لتقييم الاحتياجات - تقديم الخدمات الاستشارية لوضع استراتيجيات وسياسات تهدف إلى النهوض بالمرأة - تنظيم برامج تدريبية متبادلة بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز آليات التعاون بينها - إنشاء مرصد لقياس التطوّرات في أوضاع المرأة في المنطقة - تعزيز فرص التعاون وتوثيق علاقات العمل مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة - توثيق الممارسات الفضلى في الشراكة بين القطاعات في مكافحة العنف ضد المرأة

الوظيفة الإضافية	المجال	الموضوع	النواتج
وظيفة من الفئة الفنية (ف-٢)	إدماج النوع الاجتماعي	- تنفيذ استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في المنظمة - إدماج النوع الاجتماعي في الإطار الاستراتيجي وبرامج العمل والمطبوعات والأنشطة	- إعداد وحدات تدريبية تكون جزءاً من برامج التدريب التي يقدمها قسم الموارد البشرية لموظفي الإسكوا - إعداد وحدة تدريبية على شبكة الانترنت حول مفهوم المساواة بين الجنسين تكون متاحة لجميع موظفي الإسكوا - تنظيم ورشات عمل تدريبية تتناول هذا الموضوع في مختلف مجالات عمل الإسكوا - تقديم المشورة الفنية إلى الموظفين بشأن البرامج والمطبوعات والأنشطة التي تراعي مقتضيات المساواة بين الجنسين

المرفق الأول

قرار بشأن متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في الدول العربية
بعد خمس عشرة سنة: بيجين + ١٥

إن لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٤٠/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و٦١/ ١٤٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦، و١٣٦/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

إذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٤٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ بشأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وقد أحيطت علماً بتقارير حول وضع المرأة العربية وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين +١٥ في الدول العربية، لا سيما التقرير العربي الموحد الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية،

وإذ تلاحظ بعين التقدير التقدم الذي أحرزته المنطقة نحو تطبيق الالتزامات المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، لا سيما في موضوع الصحة والتعليم، حسبما أوضحته ردودها على الاستبيان الذي وجهته الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحكومات بهذا الشأن،

وإذ تعرب عن ارتياحها للإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة في موضوع تمكين المرأة في المنطقة العربية، والتي شملت إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة وتصديق تسع عشرة دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسحب بعض الدول التحفظات على بعض بنود الاتفاقية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تدهور الأوضاع الأمنية واستمرار الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤثر سلبا على وضع المرأة بشكل عام، وموضوع التمكين والتنمية البشرية المستدامة بشكل خاص،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها أيضاً إزاء استمرار ضعف مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية واستمرار وجود تحديات في موضوع تمكين المرأة مثل تفشي الأمية، وتسرب الفتيات من التعليم، والفقر، والبطالة، والعنف ضد المرأة، والتمييز في بعض التشريعات، بالإضافة إلى بعض التقاليد والعادات الاجتماعية السلبية،

وإذ تدرك ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على مستوى الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة،

١- **تعتمد** التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين + ١٥ الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية الذي سيقدم إلى لجنة وضع المرأة في نيويورك في دورتها الرابعة والخمسين في آذار/مارس ٢٠١٠،

٢- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى ما يلي:

(أ) التأكيد على أهمية دور الإرادة السياسية التي تدعم وتعزز المساواة والإنصاف والعدالة بين الجنسين، وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج التنموية، واعتبار موضوع النهوض بالمرأة أولوية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) العمل على زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة للسياسات والبرامج والآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وربط هذه الميزانيات بالميزانية العامة؛

(ج) العمل على تحقيق الإصلاح الإداري في القطاعين العام والخاص، وضمان الحاكمية الرشيدة بهما لتوفير فرص توظيف المرأة وتدرجها؛

(د) التنسيق بين الجهات التمويلية الأجنبية لتحقيق توزيع عادل يضمن حلّ مختلف المشكلات التي تواجهها النساء على اختلاف فئاتهن؛

(هـ) بناء قدرات العاملين في الآليات الوطنية في مجال إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية؛ وإشراك الرجال وتدريبهم على عملية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات التنمية، وحقوق المرأة بشكل عام.

(و) التعامل مع البرلمان، ومشاركة الجمعيات الأهلية النسائية والمجتمع المدني في معالجة المشكلات التي تواجه تقدم المرأة؛

(ز) توفير بيئة مؤاتية لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز الوعي بحقوق المرأة العربية، ودعوة البلدان الأعضاء إلى دراسة إمكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ح) الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها وتغيير محتوياتها التي تنطوي على تمييز، والعمل على تفعيل القوانين النافذة وتطبيقها، وتدريب العاملين في الأجهزة والأطر القانونية والتشريعية المتعلقة بحقوق المرأة؛

(ط) إنشاء قاعدة معلومات وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وتحليل ومعالجة المؤشرات لتحديد الفجوات التي تدل على وجود فجوة بين الجنسين في مختلف القطاعات بهدف خلق سياسات واستراتيجيات محددة للنهوض بالمرأة؛

(ي) دراسة إمكانية إنشاء مراصد وأجهزة للإنذار المبكر على المستوى الوطني لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها؛

(ك) إشراك المرأة في عملية الإنماء ما بعد النزاعات وعملية الحل السلمي للنزاعات المسلحة؛ وإيلاء النساء ضحايا العنف المسلح في السودان والعراق وفلسطين واليمن اهتماما على صعيد المعالجة النفسية وإعادة التأهيل وعدم الإقصاء عبر اعتماد خطط عمل محلية لتطبيق مقتضيات قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

(ل) تشجيع المرأة على دخول مجال العلوم التطبيقية، وربط تعليمها باحتياجات السوق؛ وتحديث مناهج التعليم وتنقيح الكتب المدرسية من الصور والأفكار التي تنطوي على التمييز ضد المرأة وتكرّس الصورة النمطية السلبية عنها؛

(م) العمل على سن التشريعات لرفع سن الزواج، وحل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر؛ ووضع برامج لمحو الأمية، وتأهيل المرأة وتدريبها مهنياً، لا سيما في المناطق الريفية؛

(ن) رفع نسبة الأفراد المستخدمين للحاسوب من خلال تعزيز البرامج الهادفة إلى تعليم الإناث على استخدام أجهزة الحاسوب والإنترنت، وتطوير مهاراتهن في هذه المجال؛

(س) زيادة نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام وفي الوظائف الإدارية والرسمية، وتأهيلها وتدريبها لتولي مناصب قيادية، والارتقاء بأدائها؛

(ع) زيادة نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار بطرق مختلفة منها نظام الحصص، وتأهيل المرأة للمشاركة في الترشح، والعمل على زيادة التعيينات الوزارية من النساء؛

(ف) توفير وتطوير التمويل الصغير للمرأة والقروض الميسرة التي تمكنها من إعالة نفسها وأسرتها، وتأمين مخاطر التمويل لتشجيعها على إقامة مشاريع صغيرة وتوفير أسواق للتسويق، وبناء قدراتها على إدارة المشاريع؛

(ص) وضع برامج للتوعية الصحية وأنظمة للتأمين الصحي والاجتماعي للمرأة الفقيرة، وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتطويرها؛ والاستمرار والتوسع في توفير خدمات الحماية والتأهيل للنساء المعنفات.

٣- **تطلب** من الأمانة التنفيذية للإسكوا ما يلي:

(أ) دعم مركز المرأة في الإسكوا بموارد بشرية إضافية لترقيته إلى مستوى شعبة أسوة بباقي الشعب العاملة في الإسكوا بهدف مضاعفة جهوده في مساعدة البلدان الأعضاء في موضوع تمكين المرأة؛

(ب) تعزيز قدرة الآليات الوطنية على إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية من خلال بناء القدرات، والتدريب، وتقديم المساعدات التقنية والاستشارية، وإعداد الدراسات، وتوفير إمكانيات التواصل، وتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس والخبرات الناجحة في هذا المجال؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال بناء قدرات الآليات الوطنية، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات القضائية والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام؛ ومساعدة الدول على رفع تحفظاتها على الاتفاقية، وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، والاستمرار في توعية صانعي القرار بالاتفاقية؛

(د) التعاون مع منظمة المرأة العربية لتنفيذ خطة استراتيجية إقليمية للنهوض بالمرأة، والترويج لضرورة استعراض وتعديل القوانين بحيث تتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(هـ) دعم تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعتها الإسكوا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حماية حقوق المرأة التي تعيش في المناطق المنكوبة بالنزاعات؛

(و) دراسة جدوى استحداث مؤشر للنوع الاجتماعي والتنمية خاص بالمنطقة العربية لتحديد وتحليل طبيعة الفجوة بين الجنسين بهدف خلق سياسات واستراتيجيات محددة للنهوض بالمرأة؛

(ز) دراسة جدوى إنشاء مرصد وجهاز إقليمي للإنذار المبكر يرتكز على قاعدة معلومات وبيانات حديثة ومفصلة حسب النوع الاجتماعي لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها.

المرفق الثاني

قرارات الأمم المتحدة بشأن تمكين المرأة وإدماج النوع الاجتماعي

قرارات الجمعية العامة

١٤١/٦٤	بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
١٣٧/٦٤	بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
١٣٨/٦٤	بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٤٠/٦٤	بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية
٢١٧/٦٤	بشأن دور المرأة في التنمية
٢٦٥/٦٠	بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
٢/٥٥	بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
١٣٩/٦٠	بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات
١٤٤/٦١	بشأن الاتجار بالنساء والفتيات

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٤/٢٠٠٩	حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها
٣٤/٢٠٠٨	تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

قرارا مجلس الأمن

١٣٢٥ (٢٠٠٠) المرأة والسلام والأمن
١٨٨٩ (٢٠٠٩) المرأة والسلام والأمن

قرارا الإسكوا

القرار ٢٦٤ (د-٢٣) بشأن تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام
القرار ٢٧٨ (د-٢٤) بشأن تعزيز دور المرأة في المشاركة في صنع القرار لمنع الصراعات وبناء السلام

لجنة المرأة في الإسكوا

تقرير لجنة المرأة عن دورتها الثالثة، أبو ظبي، ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، E/ESCWA/ECW/2007/IG.1/7.

المرفق الثالث

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة		
الهدف تقليص الفوارق بين الجنسين وتشجيع تبادل الدروس المستقاة بين البلدان الأعضاء والمساهمة في توطيد احترام حقوق المرأة بما يتوافق مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية.		
الإنجازات المتوقعة	**الإنجازات المتوسّطة**	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) تعزيز معرفة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وقدرتها، بحيث تكون عاملاً فاعلاً في تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الالتزامات الدولية.	(أ) (١) تعزيز المعرفة بالمؤتمرات والقرارات الدوليّة المعنيّة بالتنمية والنهوض بالمرأة على المستوى الوطني.	(أ) (١) ازدياد مشاركة المنظمات الوطنيّة في تعميم نتائج المؤتمرات الدوليّة وترسيخ الالتزام بها على الصعيد الوطني.
	(أ) (٢) الترويج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وزيادة الاعتراف بأهميتها داخل البلدان.	(أ) (٢) ازدياد عدد آليات الرصد الوطنيّة وتقديم تقارير ذات نوعية جيدة عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اللجنة المعنية بالاتفاقية.
(ب) تحسين قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بحيث تكون عاملاً فاعلاً في تمكين المرأة من الاضطلاع بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.	(ب) (١) تنسيق الإجراءات التي تعتمدها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لزيادة مشاركة والتزام الجهات المعنيّة الأخرى مثل الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ أهداف البلدان وفقاً للالتزامات الدوليّة.	(ب) (١) وضع خطط عمل وطنيّة تحدّد دور كل هيئة ومسؤوليّتها، وتنصّ على النتائج المتوقعة، والأطر الزمنية لتحقيقها، وتتضمن آليات محدّدة للرصد.
	(ب) (٢) رفع مستوى المعرفة لدى الآليات الوطنيّة المعنيّة بالمرأة وتعزيز كفاءتها وقدراتها الفنيّة بحيث تضطلع بمسؤولياتها بشكل أفضل.	(ب) (٢) ازدياد عدد المبادرات (الاستراتيجيات والسياسات والبرامج) التي تضعها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بمساعدة الإسكوا لاعتمادها وتنفيذها في البلدان الأعضاء بهدف النهوض بالمرأة.
(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والإحصاءات والبرامج الوطنية.	(ج) (١) تعزيز المعرفة لدى وزارات ريادية مختارة في مجال إدماج النوع الاجتماعي وزيادة وعيها بالعمليات الهادفة إلى تعميم هذا المفهوم.	(ج) (١-أ) ازدياد عدد المبادرات التي تتخذها الحكومات بدعم من الإسكوا لدمج مفهوم النوع الاجتماعي في وزارات مختارة، ووثائق السياسة العامة، والهياكل والبرامج والمعلومات المنشورة.
		(ج) (١-ب)ازدياد عدد البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك المطبوعات التي تعدها البلدان الأعضاء بدعم من الإسكوا.

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة		
	(ج) (٢) دمج المرأة بحيث تشكّل جزءاً أساسياً من مسار عمل الإسكوا وبرامجها الداخليّة.	(ج) (٢-أ) إدماج النوع الاجتماعي في سياسة الإسكوا وثقافتها وهيكلها، وكذلك في برامجها ومشاريعها.
		(ج) (٢-ب)دمج التدريب على تحليل المسائل المعنيّة بمفهوم المساواة بين الجنسين وتعميمها في خطط التدريب الذي تقدمه الإسكوا للموظفين الجدد وإطلاق وحدات تدريبية على الإنترنت للموظفين.
(د) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة العنف على أساس الجنس.	(د) (١) تعزيز الوعي لدى البلدان الأعضاء بالعنف على أساس نوع الجنس وتحسين فهمها له.	(د) (١) ازدياد عدد المبادرات المتخذة في البلدان الأعضاء لتعزيز الوعي بالعنف على أساس الجنس في المجتمع.
	(د) (٢) إدماج تدابير لمكافحة العنف على أساس الجنس في خطط البلدان الأعضاء وبرامجها واستراتيجياتها.	(د) (٢) ازدياد عدد الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تتضمن تدابير لمكافحة العنف على أساس الجنس.

العوامل الخارجية

يُفترض أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) بقاء البلدان الأعضاء على التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والأهداف الإنمائية ؛ (ب) توفر الإرادة السياسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا لتعزيز دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتشجيع الحوار مع المجتمع المدني؛ (ج) توفر الاستقرار السياسي بالقدر الكافي لتحقيق التقدم.

المشاكل القائمة

وقد أظهرت التقارير الواردة من البلدان الأعضاء بعد مضي ١٥ سنة على مؤتمر بيجين أن الأعوام الخمسة الماضية شهدت تحسناً ملموساً في وضع المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتضح ذلك في مجال التحصيل العلمي، والحصول على الخدمات الصحية، والاستفادة من الإصلاحات القانونية. غير أن مستوى تمثيل المرأة في المجال الاقتصادي وفي صنع القرار يبقى من أدنى المستويات في العالم. وتتفاقم هذه المشكلة في ظل محدودية توفر البيانات والمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس. وفي الوقت ذاته تتضح ضرورة تطوير مؤشرات للنوع الاجتماعي خاصة بالمنطقة في البلدان الأعضاء، بهدف التوصل إلى قياس شامل وفعلي للتطور الذي تحرزه المنطقة في مجال المساواة بين الجنسين.

لقد صدّقت معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تقدم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذها، سواء أكان في التشريع أم في الممارسة. وتبدي بعض البلدان رغبة فعلية في سحب بعض التحفظات التي كانت قد أبدتها على الاتفاقية. ولكن يبقى من الضروري تعميم الاتفاقية على نطاق واسع في البلدان التي صدقت عليها وترويجها في البلدان الأخرى التي لا تزال تنظر في عملية التصديق. وتظهر التقارير المقدمة إلى لجنة الاتفاقية وكذلك الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن اللجنة أن جهوداً مكثفة لا تزال لازمة لضمان وفاء البلدان بواجباتها وتعهداتها الدولية وتقديم تقارير دورية ذات نوعية جيدة.

والتزمت معظم البلدان كذلك بأنشطة إدماج النوع الاجتماعي على المستوى الوطني وفي الوزارات الرئيسية. والواقع أن بلدانا كثيرة قد اتخذت مبادرات لوضع استراتيجيات لمعالجة هذا الموضوع في إطار استراتيجيات وطنية. غير أن العمل في هذا المجال لا يزال يقتصر على نطاقات محدودة، ولم يعمّم على جميع المجالات، وبالتالي يبقى أثره ضعيفاً على الهياكل القائمة.

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة

وتشكّل معالجة العنف على أساس الجنس إحدى القضايا الناشئة التي تزداد أهمية بالنسبة إلى البلدان الأعضاء. وما زال العنف على أساس الجنس يُعتبر شأناً خاصاً في معظم بلدان المنطقة، وذلك في التشريع وفي القضاء وفي التطبيق. وقد اتخذ المجتمع المدني في عدد من بلدان المنطقة مبادرات في الآونة الأخيرة لمعالجة هذه القضية، ولتعزيز وعي المجتمع عموماً وصانعي السياسات حول خطورة العنف على أساس الجنس وتداعياته. ويعني ذلك أنه أصبح من الضرورة بمكان أن تسارع حكومات المنطقة إلى اتخاذ التدابير المناسبة وتطوير أطر السياسات العامة اللازمة للقضاء على العنف على أساس الجنس.

ومع أن معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا قد أنشأت آليات وطنية معنية بالمرأة وزودتها بصلاحيات قوية، لا يزال النقص في الموارد المالية والحاجة إلى تدريب الموارد البشرية من العوامل التي تعوق نشاط هذه الهيئات على مستوى السياسات العامة والبرامج. كما إن قلة تبادل الخبرات بين الآليات الوطنية حالت دون تحليل الدروس المستقاة من الجهود المبذولة في الماضي.

وكان عدم التمكن من إشراك المجتمع المدني بحيث يضطلع بدور فاعل في الحوار على مستوى السياسة العامة من العقبات التي أعاقت مشاركة جميع الجهات الفاعلة في دفع عجلة قضية المساواة والإنصاف لصالح المرأة.

الاستراتيجية

تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة المرأة في الإسكوا.

وسيجري العمل على تحقيق الإنجازات المتوقعة بتقديم المساعدات والخدمات للبلدان الأعضاء، بالوسائل التالية: تقييم الاحتياجات؛ وتوثيق المعارف ونشرها؛ وتأمين أدوات الدعوة ومنهجية البحث؛ وتبادل التجارب والمعارف؛ وضمان تناول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النهوض بالمرأة وتمكينها في المناقشات الحكومية الدولية؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في وضع السياسات الوطنية وتنفيذها وتنفيذ الاتفاقيات الدولية؛ وتنظيم أنشطة التدريب وبناء القدرات في قضايا النوع الاجتماعي.